

العوامل المؤدية إلى العزوف عن الانتخابات

Factors leading to abstain from elections

حاج بلهوارى^{1*}، مصطفى زيكيو²، توفيق طالبي³جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، Hadj.belhouari@yahoo.fr¹جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، zik.socio@gmail.com²جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم (الجزائر)، Talbitoufik.mostauniv@gmail.com³

تاريخ النشر: 2023/06/17

تاريخ القبول: 2023/06/05

تاريخ الاستلام: 2023/03/04

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على ظاهرة بالغة الأهمية والتي ميّزت الحياة السياسية في الجزائر، ألا وهي ظاهرة عزوف المواطن عن الانتخاب، ومن بين الأهداف التي كنا نصبوا إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة هو الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. استعملنا في هذه الدراسة أداة المقابلة على عينة من أساتذة الجامعة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن هناك ركود في الحياة السياسية في الجزائر، و ضعف أداء الأحزاب السياسية التي أصبحت أحزاب موسمية لا تسمع لها صوتا إلا خلال فترة الحملات الانتخابية.

كلمات مفتاحية: الحياة السياسية، الأحزاب السياسية، العزوف، الانتخابات، التنشئة السياسية.

Abstract:

This article aims to highlight a very important phenomenon that has characterized Algeria's political life, namely the reluctance of citizens to vote. One of the objectives we have set out to achieve through this study is to identify the underlying causes of this phenomenon.

In this study, we used an interview tool on a sample of university professors. One of the most important findings is that there is a stagnation in Algeria's political life, and the underperformance of political parties that have become seasonal parties with a voice only during the campaign period.

Keywords: political life; political parties; Abstinance; Election; political socialization.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة بما في ذلك الحق في التصويت والترشح للانتخابات، مسألة جوهرية في الحكومات الديمقراطية القائمة على إرادة الشعب. وتمثل الانتخابات النزيمية عنصراً ضرورياً وأساسياً لبيئة تحمي حقوق الإنسان وتعززها، ويرتبط الحق في التصويت والترشح في انتخابات نزيمية ودورية ارتباطاً وثيقاً بعدد من حقوق الإنسان الأخرى، (Nations Unies, 2017, p4)

ترتبط قدرة الدول على إجراء الانتخابات الحرة والنزيمية بجدارة نظامها السياسي، ومدى اتساقه مع قواعد ومعايير الحكم الرشيد من الشفافية وتمكينه الناس من المشاركة في وضع السياسة العامة لبلادهم، وخضوعه للمساءلة وحكم القانون، فضلا عن ارتباط الانتخابات وغيرها من صور المشاركة السياسية في تكريس المواطنة والمساواة أمام القانون. (عثمان، 2014، ص 24)

وفي سياق متصل فقد لاحظنا خلال السنوات الماضية أن العملية الانتخابية في الجزائر عرفت تراجعا في نسب المشاركة -بالرغم من الاصلاحات الجوهرية التي أدخلها المشرعون على الانتخابات، والذي صادق عليه مجلس الوزراء في شهر مارس سنة 2021 والذي يتضمن عشرين نقطة خاصة بتنظيم العملية الانتخابية، أهمها مراجعة شرط سن ترشح الشباب ورفع حصته في الترشيحات إلى النصف بدل الثلث، أعضاء المجلس الشعبي الوطني ينتخبون لعهددة مدتها خمس سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج ، إدارة ومراقبة مجموع العمليات الانتخابية والاستفتاءية من صلاحية السلطة الوطنية المستقلة، السلطة المستقلة تتلقى كل عريضة أو تبليغ متعلق بالعمليات الانتخابية أو والاستفتاءية يرد من الأحزاب السياسية أو من المترشحين أو الناخبين.

كما لاحظنا أيضا أن هناك تراجعا لافتا لنشاط الأحزاب السياسية التي لا يكاد المواطن يسمع لها صوتا خلال السنوات الماضية إلا خلال الحملات الانتخابية، مع العلم أن الأحزاب السياسية في الديمقراطيات العريقة تلعب دورا هاما في اقتراح الحلول العملية للسلطة في حالة وجود تحديات توجهها السلطة الحاكمة سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو الخارجي وبالتالي فإن هناك حقيقة راسخة في قاموس العلوم السياسية أن من مصلحة كل

نظام حاكم أن تكون له معارضة وطنية حقيقية تنشط وفق قوانين الجمهورية، وتعمل على تصويب الاختلالات التي يمكن أن تصدر من السلطة التنفيذية، وعليه فإننا سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الآتي:

• ما هي العوامل التي تؤدي بالمواطن للعزوف عن المشاركة في الإدلاء بصوته في الانتخابات؟

2. تحديد المفاهيم:

ارتأينا في هذا المحور أن نسلط الضوء على من المجموعة من المفاهيم التي لها صلة مباشرة بالعملية الانتخابية، وقد جاءت مصطلحات الدراسة على النحو الآتي:

1.1 الأحزاب السياسية:

الحزب لغة معناه قسم أو جزء وهو يضم مجموعة من الناس، أما كلمة سياسي فإن هذه الكلمة تعني معاني كثيرة أقربها هو أنها تتعلق بالسلطة، وهناك تعاريف عديدة للحزب منها تعريف (بنيامين كونستان) حيث عرفه بأنه اتحاد مجموعة من الأشخاص يعتنقون نفس المبادئ السياسية. و عرفه (كلسن) بأنها تلك المنظمات التي تجمع بين رجال ذوي رأي واحد لتضمن لها تأثيراً حقيقياً فعلياً في إدارة الشؤون العامة. (الهاشمي، 1969، ص 77)

2.2 الإدارة الانتخابية:

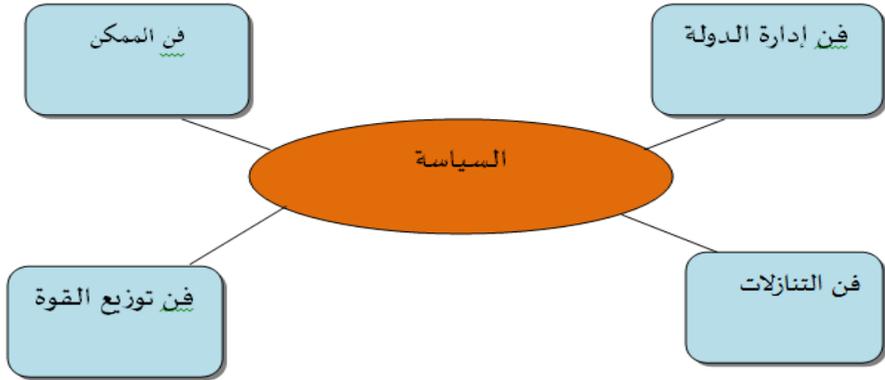
تتطلب تعقيدات الإدارة الانتخابية والمهارات اللازمة للقيام بمهامها أن تُعهد مسؤولية الفعاليات الانتخابية لهيئة أو جهة محددة أو أكثر. ويمكن لتلك الجهات أن تتخذ أشكالاً وأحجاماً مختلفة، وكذا تسميات عدة منها "لجنة الانتخابات"، "الإدارة العامة للانتخابات"، "المجلس الانتخابي"، "وحدة الشؤون الانتخابية"، أو "مفوضية الانتخابات"، إلخ. ويستخدم مصطلح الإدارة الانتخابية للدلالة على الهيئة أو الجهاز أو مجموعة منها والمسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية، بغض النظر عن الترتيبات التنظيمية القائمة، وتعرف الإدارة الانتخابية على أنها المؤسسة أو الهيئة المسؤولة قانونياً والتي يتحدد الهدف من قيامها بإدارة بعض أو

كافة الجوانب الأساسية لتنفيذ العمليات الانتخابية والاستفتاءات على مختلف أشكالها. وتشمل الجوانب الأساسية المشار إليها هنا ما يلي:

- تحديد أصحاب حق الاقتراع.
- استقبال واعتماد طلبات الترشيح للانتخابات من قبل الأحزاب السياسية و/أو المرشحين.
- تنظيم وتنفيذ عمليات الاقتراع.
- عدّ وفرز الأصوات.
- تجميع وإعداد نتائج الانتخابات. (ألان وول، 2007، ص 23)

3.2 جوهر السياسة:

جوهر السياسة هو القوة وتوزيعها بين الأطراف، والسلطة والوصول إليها والاحتفاظ بها والنفوذ لحماية القوة والسلطة معا ويمكن تلخيص جوهر السياسة في المخطط الآتي:



المصدر: المخطط مأخوذ من كتاب من تأليف جاسم سلطان قواعد في الممارسة السياسية، ص 42، 2008.

4.2 المصطلحات المتعلقة بالانتخابات الواردة في الجريدة الرسمية الجزائرية:

وردت في الجريدة الرسمية الجزائرية عدة مصطلحات لها صلة بالعملية الانتخابية

جاءت على النحو الآتي، كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول رقم 01: يبين أهم المصطلحات المتعلقة بالانتخابات في الجزائر.

المصطلح	معناه
الاستفتاء	ألية من أليات الديمقراطية التي يتم بواسطتها عرض نص أو سؤال لمصادقة مجموع الهيئة الناخبة.
الاقتراع	مصطلح شامل يستعمل لوصف عملية انتخابية أو استفتاءية.
الأصوات المعبر عنها	عدد الاصوات الصحيحة المعتمد بها بعد عملية الفرز.
الفارز	شخص يشارك فعليا في عملية فرز أوراق التصويت
الورقة الملغاة	ورقة التصويت التي لا تؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملية الفرز وحساب الأصوات لعدم مطابقتها لأحكام القانون العضوي.
الباقي الأقوى	وسيلة لتوزيع المقاعد المتبقية في نمط الاقتراع بالقائمة بعد التوزيع الأولي للمقاعد على أساس المعامل الانتخابي.
المعامل الانتخابي	هو ناتج تقسيم عدد الأصوات المعبر عنها على عدد المقاعد المطلوب شغلها
الجريمة الانتخابية	كل فعل معاقب عليه قانونا أيا كان نوعه، يرتكب بأي وسيلة كانت من شأنه المساس بالعمليات الانتخابية والاستفتاءية أو إعاقتها.

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 17 الصادرة يوم 10 مارس 2021، الموافق ليوم الأربعاء 26 رجب

عام 1442هـ، ص 09.

3. الطريقة وأدوات وعينة الدراسة:

استعمل في هذه الدراسة المنهج الكيفي ، حيث يتيح لنا إمكانية الحصول على معلومات معمقة انطلاقاً من الآراء المصرح بها من طرف المستجوبين. وقد تم استعمال الأدوات الآتية :

1.3. المقابلة الإلكترونية.

اعتمدنا على هذا النوع من المقابلات والذي استخدم فيه بصورة أساسية البريد الإلكتروني ، وقد أتاحت لنا هذه التقنية اختصار المسافات وريح الوقت والحصول على البيانات، كما أتاحت أيضاً للأساتذة أريحية والوقت الكافي للإجابة على الأسئلة الواردة في دليل المقابلة.

2.3 تحليل المحتوى.

لا شك أن الباحث عندما ينجز بحثاً معتمداً فيه على المقابلات يحتاج دوماً في مرحلة لاحقة على تقنية تسمح له من استغلال البيانات التي تم جمعها، ويطلق على هذه التقنية اسم تحليل المحتوى أو تحليل المضمون . وتحليل المحتوى كما يراه حسين (1983) يطلق على الأسلوب البحثي الذي يغطي المتطلبات الآتية:

- تحليل الخصائص اللغوية أو الدلالية للرموز الاتصالية المستخدمة.
- تحديد تكرارات أو ظهور أو ورود أو حدوث هذه الخصائص بدرجة عالية، وتحديد القيم الكمية لهذه التكرارات.
- إمكانية تمييز هذه الخصائص بمصطلحات ذات صبغة عامة.
- الضبط الدقيق المحكم لهذه الاصطلاحات المستخدمة في إمكانية التعرف على الخصائص الرمزية التي تمت دراستها (ابو عمشة، 2015، ص 6)

3.3 عينة الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على الأساتذة الجامعيين حتى نستفيد من التحليل السوسولوجي للظاهرة محل الدراسة، وقد جاءت عينات الدراسة كما يلي:

جدول رقم 01: يبين توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة والأقدمية

الأقدمية(السنوات)	الوظيفة	الحالات
12	أستاذ محاضر-أ-	الحالة الأولى
12	أستاذ محاضر-ب-	الحالة الثانية
25	أستاذ التعليم العالي	الحالة الثالثة
10	أستاذ محاضر-أ-	الحالة الرابعة
-	أستاذ محاضر-أ-	الحالة الخامسة
12	أستاذ محاضر-أ-	الحالة السادسة
20	أستاذ محاضرة-أ-	الحالة السابعة
30	أستاذ	الحالة الثامنة
10	أستاذ باحث	الحالة التاسعة
12	أستاذة محاضرة-أ-	الحالة العاشرة

4. العوامل المؤدية إلى عزوف المواطن عن التصويت في المواعيد الانتخابية:

جدول رقم 01: يبين آراء المبحوثين حول الحياة السياسية في الجزائر

النسبة %	التكرار	العبارات الدالة	المؤشر	رقم المبحوث
90	09	تتميز بالركود	الحياة السياسية بالجزائر La vie politique algérienne	01
				03
				04
				05
				06
				07
				08
				09
				10
				10
100	10			المجموع

يوضح تحليل مضمون المقابلات كما تبينه المعطيات الواردة في الجدول رقم 01- بأن جل المبحوثين تركزت آراؤهم حول الركود الذي تتميز به الحياة السياسية في الجزائر فقد صرح المبحوث الخامس قائلاً: « حسب اعتقادي فإن الحياة السياسية في الجزائر تفتقر لما يسمى بالتنشئة السياسية، وهذا ما اعتبره أنا شخصياً بمثابة الخلل الموجود على مستوى النسق السياسي، وأستطيع القول أن هناك تقصير على مختلف الأصعدة سواء كان ذلك على مستوى المناهج التربوية التي يغيب عنها الكثير من المفاهيم التي لها علاقة بالحياة السياسية كالديمقراطية، والشفافية والمنافسة النزيمية والتغيير والنقد فهذه كلها قيم يجب أن يتشبع بها الفرد منذ نعومة أظفاره، أما على مستوى السلطة السياسية فلا توجد هناك

مبادرات من شأنها أن تشجع المواطن على الانخراط في الحياة السياسية، كما نلاحظ أيضا غياب الدور الفاعل للمجتمع المدني في تثقيف المواطن من الناحية السياسية»

كما صرح المبحوث السابع بنبرة من الاستغراب في إجابته على السؤال المتعلق بطبيعة الحياة السياسية في الجزائر قائلا: «وهل توجد حياة سياسية في الجزائر؟»

أما المبحوث الثامن يقول: «الحياة السياسية في الجزائر يسودها الجمود و الركود ولا نكاد نشعر بها إلا من خلال دورات السلطة التشريعية -البرلمان بغرفتيه-أو من خلال نشاطات السلطة التنفيذية التي يقوم بها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أو عند الاستحقاقات الانتخابية المختلفة من طرف الأحزاب السياسية»

ومن خلال الآراء السالفة الذكر، يمكن القول بأن هناك جمود أصاب الحياة السياسية والسبب في ذلك راجع إلى عدة عوامل يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر وذلك على النحو الآتي:

- بعد أحداث الخامس من أكتوبر سنة 1988 والتي أفضت إلى ظهور ما يسمى بالتعددية الحزبية وما رافقها أيضا من فتح المجال الإعلامي بغية تجسيد حرية التعبير سارعت بعض الأطراف إلى تأسيس أحزاب ذات خلفيات إيديولوجية سواء كانت أحزاب دينية أو أحزاب ذات خلفية تتعلق بالهوية مستغلة في ذلك موجة الغليان والرفض الشعبي لفكرة الحزب الواحد الذي حكم البلاد منذ الاستقلال بالإضافة إلى ظهور أحزاب مجهرية أو كما يطلق عليها اسم "الحزبيات" حيث بلغ عدد الأحزاب آنذاك ما يقارب 60 حزبا، ومن هنا في اعتقادي فإن الأحزاب التي كانت فاعلة على الساحة السياسية والتي كان لها حضور شعبي ضيعت فرصة تاريخية فبدل أن تلتف تلك الأحزاب حول مشروع وطني طموح مبني على أسس ديمقراطية يدفع بالبلد إلى الازدهار والرقى وبعيد عن الأطماع الشخصية الظرفية كما حصل في بعض البلدان الأخرى والتي أصبحت نموذجا يحتذى به اليوم منها ماليزيا على سبيل

المثال وكوريا الجنوبية، بالرغم من أن الإمكانيات التي كانت تتوفر عليها الجزائر أكبر بكثير من الإمكانيات لدى الدول السالفة الذكر في تلك الفترة، حيث ظهر شرح كبير في النسيج الاجتماعي نتيجة للتجاذبات السياسية، وقد انعكس ذلك الشرح على مستوى الأسرة بسبب الاختلاف في الانتماء الحزبي لدى أفرادها.

- بعد خروج الجزائر من "العشرية السوداء" في نهاية التسعينات والتي أتت على الأخضر واليابس ترسخت فكرة في الضمير الجمعي بأنه لا حاجة للممارسة السياسية التي تفضي إلى مأساة وطنية تكتوي بناها كل الفئات الاجتماعية وهذا ما جعل المواطن المهتك بإرهاصات تلك الفترة –العشرية السوداء- ينفر من كل شيء له علاقة بالسياسة.

- ظهور أحزاب همها الوحيد هو الحصول على منافع سياسية حيث أظهرت التجربة بأن بعض الأحزاب التي كانت تبدي شراسة في معارضتها للسلطة سرعان ما ينطفأ وهجها بمجرد حصولها على حقيبة وزارية حيث تتحول قناعتها بمقدار 180 درجة، حيث تهمل وتطبل للسلطة وتصبح ومن أشد المدافعين عنها.

- استقالة المواطن والأحزاب من الممارسة السياسية.

- غياب النشاط الإعلامي الهادف والرامي إلى فتح النقاش القائم على احترام الرأي والرأي الآخر بعيد عن الإقصاء والتجريح والتخوين.

- ضياع المواطن في المتاهات المتعلقة بالمشكلات الاجتماعية التي يكابدها في يومياته سواء تعلق الأمر بمشكلة البطالة أو أزمة السكن أو توفير المستلزمات اليومية الحيوية لأفراد الأسرة مما يجعله بعيدا كل البعد عن الممارسة السياسية أو حتى التفكير فيها. وقد ترسخت في ذهنه بأن المشكلات السالفة الذكر كانت نتاج للثقة التي وضعها في المترشحين الذين انتخبهم وخببوا ضنه.

جدول رقم 02: يبين آراء المبحوثين حول نشاط الأحزاب في الساحة السياسية في الجزائر.

النسبة %	التكرار	العبارات الدالة	المؤشر	رقم المبحوث
90	09	نشاط الأحزاب السياسية في الجزائر ذو طابع موسمي	الأحزاب السياسية Les parties politiques	01 03 04 05 06 07 08 09 10
10	01	يتميز بالفعالية		02
100	10			المجموع

تبين معطيات الجدول رقم 01- آراء المبحوثين حول الأحزاب السياسية في الساحة الجزائرية، حيث نلاحظ بأن هناك إجماع لدى المبحوثين بأن النشاط الحزبي في الجزائر يتميز بطابع موسمي حيث صرح المبحوث الثالث قائلا: «إن جلّ الأحزاب الموجودة في الساحة -ولا أقول الناشطة- مجرد نوادي يلتقي فيها جماعة من الأحاب في غياب كلي للعمل النضالي وأن « ويضيف قائلا: «وأداؤها مناسبتي لأنها تظهر-تطفو- في الاستحقاقات

الانتخابية ثم تختفي بشكل شبه كلي من الساحة السياسية» و يصفها بمبعوث آخر -أي الأحزاب- بأنها احزاب شكلية وأداؤها ضعيف.

ويذهب المبعوث الخامس في نفس الاتجاه حيث يقول: «أستطيع أن اصف نشاط الأحزاب السياسية في الجزائر، وهي طبعا تعتبر وجهة نظره الشخصية بالنشاط الموسمي الذي يشغل عند ما تقترب المواعيد الانتخابية فقط، وهذا يعطي لنا انطباع بأن هذه الأحزاب تمارس نشاطها من أجل تبوء المناصب لا غير» أما المبعوث السادس فهو يعتبر بأن الأحزاب السياسية ليست لها قوة الانتشار على المستوى الوطني، ويصفها بالفاشلة وتفتقر للبرامج.

ويعتبر المبعوث الثامن أن الأحزاب السياسية في الجزائر لا تكاد نسمع بها و لا تظهر إلا في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة و من ثمة فأداؤها ضعيف إن لم نقل منعدم.

ومن خلال قراءة نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة، يمكن رصد فشل قرابة 30 حزبا في الحصول على مقاعد في مؤسسات التسيير المحلي (الولاية والبلدية) من أصل 40 حزبا مشاركاً ضمن 1541 مجلساً بلدياً و58 مجلساً ولائياً، وذلك على الرغم من اعتماد نظام القائمة المفتوحة الذي يسمح للناخب باختيار المرشحين داخل القائمة الواحدة بحسب رغبته، بخلاف المغلقة التي كانت تفرض عليه اختيار القائمة كما هي وفق ترتيب الحزب من دون إمكانية التصرف فيها.(عويمر إيمان، 2021)

وقد أثبت التجربة في السنوات الفارطة أن هناك جمودا إن لم نقل تصحرا في الحياة السياسية فلا توجد هناك ندوات ولا تجمعات للم شمل المناضلين، مما يتسبب في حرمان هذه الأحزاب من استقطاب مناضلين جدد في صفوفها من جهة، وعدم التواصل بين النخب العلمية والنخب السياسية.

والشيء الملفت للانتباه أن جل أحزاب "المعارضة السياسية" تتحفظ في إبداء رأيها حتى فيما يتعلق بالقضايا والتحديات المصيرية التي تواجهها البلاد وكأن الأمر لا يعنهما، بالرغم من أن الدستور يضمن حرية الممارسة الديمقراطية في ظل احترام قوانين الجمهورية.

فالنقد البناء هو من الأساليب الراقية في الممارسة السياسية، كما أثبتت الوقائع أيضاً ن هناك جو من عدم الثقة بين أحزاب المعارضة فيما بينها ويتجلى ذلك في غياب التنسيق من أجل بلورة رؤية موحدة تستطيع من خلالها تقديم حلول وبدائل للقضايا الملحة.

جدول رقم 03: يبين آراء الباحثين حول العملية الانتخابية في الجزائر

رقم المبحوث	المؤشر	العبارات الدالة	التكرار	النسبة %
01 03 04 06 07 08 09	العملية الانتخابية في الجزائر Le processus électoral en Algérie	لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطن	08	80
02		ناجحة بنسبة 50 في المئة	01	10
05		طراً عليها تغير إيجابي بعد الحراك الشعبي	01	10
المجموع			10	100%

تبين معطيات الجدول رقم 03- بأن هناك تباين في آراء الباحثين فيما يتعلق بالعملية الانتخابية في الجزائر، حيث قدرت النسبة بـ 80% في صفوف الذين اعتبروا بأن

العملية الانتخابية لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطن، حيث صرح المبحوث الأول قائلا: «لم تنضج بعد - أي العملية الانتخابية- بفعل هيمنة منطق المآرب والمصالح وكذا هيمنة المال الفاسد على الحياة السياسية، ناهيك عن منطق القبيلة» ويضيف المبحوث السابع قائلا: «العملية الانتخابية هي بمثابة مهرجانات لا ترقى الى مستوى تطلعات المواطن» أما المبحوث الثامن فيعتبر بأن المواعيد الانتخابية في الجزائر لا تغير من واقع حياة المواطن شيئا. وفي المقابل نلاحظ أيضا أن المبحوث الثاني يعتبر بأن العملية الانتخابية حسب رأيه ناجحة بنسبة 50 في المئة، أما المبحوث الخامس فله رأي مغاير عن سابقه حيث صرح قائلا: «للأمانة فإن في السنوات الأخيرة وخاصة بعد الحراك الشعبي الذي خصص له يوم وطني والذي يصادف اليوم 24 من شهر فبراير من كل سنة، فقد تم إنشاء لجنة وطنية مستقلة للانتخابات، وقد لاحظنا كيف أصبحت الأرقام تبدوا منطقية ومعقولة تتميز بقدر معقول من الشفافية، وللإشارة فإن نجاح هذه الهيئة مرهون بمشاركة الجميع وبمعنى آخر فإن كل الأحزاب المشاركة في العملية الانتخابية لها حضور على مستوى المراكز الانتخابية، وبالتالي تصبح الكرة في مرمى الأحزاب أو الأطراف المشاركة، فالسلطة المستقلة تتلقى كل عريضة أو تبليغ متعلق بالعملية الانتخابية أو والاستفتائية يرد من الأحزاب السياسية أو من المترشحين أو الناخبين.

ومن جهة أخرى فقد تغيرت بعض القوانين المتعلقة بالاقتراع من خلال التصويت على الأشخاص لا على القوائم، وهذا ما يُمكن المواطن من اختيار الشخص الذي يراه مناسبا حتى وإن لم يكن على رأس القائمة.

جدول رقم 04: يبين آراء المبحوثين حول العوامل التي تشجع المواطن على التصويت

النسبة %	التكرار	العبارات الدالة	المؤشر	رقم المبحوث
100	10	احترام قواعد اللعبة السياسية	العوامل التي تحفز المواطن على التصويت Les Facteurs qui motivent les citoyens à voter	01
				02
				03
				04
				05
				06
				07
				08
				09
				10
100	10			المجموع

هناك إجماع من طرف المبحوثين فيما يخص العوامل التي تشجع المواطن على الإقبال على مراكز التصويت للإدلاء برأيه يوم الاقتراع، وهذا الإجماع يتمثل في ضرورة احترام قواعد اللعبة السياسية، وفي هذا السياق يتفق المبحوث الثامن والتاسع والذنان ذكرا عدد من السمات الضرورية التي يجب أن تتميز بها العملية الانتخابية حتى تكون مصدر جذب للناخب وتشجعه على التصويت منها: النزاهة- الشفافية، الوفاء بالوعد، قوة البرامج

الانتخابية – الكفاءة – خدمة المجتمع والدولة وحسن التمثيل- الديمقراطية التشاركية – تكافؤ الفرص.

أما المبحوث الخامس يصرح قائلاً: «في اعتقادي أن المواطن يؤمن باللموس أي أيه ينتظر من المنتخبين سواء كان رئيس جمهورية أو نائب برلماني أو رئيس بلدية أن يجسد وعوده التي وعد بها خلال حملته الانتخابية لأن الظرف الذي نعيشه يتميز بانتشار وسائل الاتصال والاعلام المختلفة التي تقوم بتذكير المواطن بكل الوعود التي قطعها أي مترشح ومواجهته بها، فسيكولوجية المواطن الجزائري لها ميزة خاصة فعندما يخيب ضنه من بعض السياسيين ففي هذه الحالة يصعب بل أكاد أجزم أنه لن يثق في أي شخص آخر حتى ولو كان صادقاً وهذه هي المعضلة التي نعيشها اليوم في الجزائر فالكثير من الأشخاص الخبيرين النزهاء لهم رغبة في بناء الوطن لكن الأضرار التي تسبب فيها بعض السياسيين في الجزائر جعلت المواطن ينفر من كل شيء اسمه انتخابات أو مترشح وهذا ما يترجم النسب الضعيفة للإقبال على مراكز الاقتراع حيث أصبحت هذه الاستحقاقات لا تعنيه في شيء لأنه لم يلمس فيها أشياء إيجابية كتوفير مناصب شغل على سبيل المثال لا الحصر. إذن فالثقة هي العصب الرئيسي لكل عملية انتخابية وقد نلاحظ على شاشات التلفاز كيف يتوجه الأوروبيون والأمريكان إلى مراكز الاقتراع وكأنه يوم عيد لأن المواطن في هذه الدول يثق في المترشح الذي سيصوت له وأنه متأكد بأنه إذا قام بواجباته فإنه سينال حقوقه فهو يصوت من أجل نفسه ومستقبل أولاده وأتذكر حصة شاهدها في قناة تيفي 5 موند عنوانها "لماذا نحن مختلفين عنهم" وهو سؤال يطرحه الفرنسيون على أنفسهم عندما يقارنون أنفسهم بالدول الإسكندنافية (الدنمارك، السويد، فنلندا النرويج) فقد تنقل أحد الصحفيين إلى الدنمارك وطرح سؤالاً على بعض المواطنين الدنماركيين قائلاً: «لماذا معظم الدنماركيين يدفعون الضرائب؟» فأجابوه بالإجماع -لأننا نثق في دولتنا وأن تلك الضرائب نلاحظها كيف تصرف وكيف نستفيد منها في حياتنا اليومية من منشأة وطرقات. وبنية تحتية. « وهذا يدل على الثقة الموجودة بين الناخب والمنتخب.

من خلال الآراء السالفة الذكر يمكن بلورة رؤية ولو كانت نسبية حول العوامل التي إن توفرت في العملية الانتخابية سيكون لها الأثر الإيجابي في دفع المواطن للتصويت ويمكن إعطاؤها بعدين رئيسيين وهما:

- البعد الأول يتعلق بالعملية الانتخابية بصفة عامة من خلال إدخال إصلاحات من شأنها أن تفضي إلى أخلقة الحياة السياسية منها محاربة المال الفاسد الذي يسعى مستعملوه إلى الولوج إلى مؤسسات الدولة بطرق ملتوية للحصول على الحصانة التي تحميهم من المساءلة، وفي هذا السياق اجتهد المشرع في سن قوانين من شأنها التدقيق في المعاملات المالية المستعملة في الحملات الانتخابية للمرشحين وذلك حسب المادة 121 المتضمن القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات موضوع الإخطار، فقد نصت هذه المادة على إمكانية الطعن في قرارات لجنة مراقبة تمويل الحملة الانتخابية أمام المحكمة الدستورية في أجل شهر من تبليغها (الجريدة الرسمية) وحسب المادة 10 الواردة في الجريدة الرسمية رقم 17 الخاص بالقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات الصادرة يوم 10 مارس 2021 الموافق 26 رجب 1442 هـ تنص على اعتماد ممثلي المرشحين لمراقبة عملية التصويت داخل مراكز ومكاتب التصويت. والشيء اللافت في القوانين الجديدة التي تم سنها مؤخرا بغية تنظيم العملية الانتخابية وإعطائها مصداقية أكبر.

- البعد الثاني يتعلق بالناخب في حد ذاته الذي يجب أن يضع في الحسبان أن بأن أي تغيير لابد أن يبدأ به هو أولاً من خلال التشبع بالقيم الديمقراطية التي تركز على أن كل تغيير يجب أن يكون مصدره الصندوق الانتخابي، فالوعي السياسي نابع من التنشئة السياسية التي تحث الفرد على النضال السياسي وفق ما تفضيه اللعبة السياسية القائمة على احترام قوانين الجمهورية.

جدول رقم 05: يبين آراء المبحوثين حول أسباب عزوف المواطن على التصويت

النسبة	التكرار	العبارات الدالة	المؤشر	رقم المبحوث
90	09	فقدان الثقة لدى المواطن	عزوف المواطن على التصويت La réticence des citoyens à voter	01
				02
				03
				04
				05
				07
				08
				09
				10
				10
100	10			المجموع

تبين المعطيات الواردة في الجدول رقم 05- الآراء التي أدلى بها المبحوثون حول الأسباب التي تدفع بالمواطن للعزوف على مكاتب الاقتراع وأهمها فقدان الثقة لدى المواطن من الطبقة السياسية في الجزائر، وفي هذا السياق يصرح المبحوث الثامن « إن عزوف المواطن عن التصويت يرجع أساسا لأنه فقد الثقة في نزاهة العملية الانتخابية و لا ثقة له في المترشحين هذا من جهة، و من جهة أخرى صارت الانتخابات لا تغير من واقعه شيئا» أما المبحوث العاشر يقول: « هناك تدني كبير في نسبة المصوتين في الجزائر في السنوات الاخيرة لان الفرد الجزائري أصبح يدرك جيدا ان الاحزاب لم تستطع احداث التغيير المطلوب والمتمثل في

تحقيق طموحات الشعب وبالتالي هناك عزوف على الانتخاب» ويضيف المبحوث التاسع: «إن انعدام الثقة في الأحزاب من خلال ضعف البرامج الانتخابية، وغياب الكفاءة والقيادة الرشيدة، واستشراء المال الفاسد المتمثل في شراء الذمم»

أما المبحوث الخامس فقد اعتبر أن من أهم الأسباب التي تجعل المواطن ينفر من التصويت حسب اعتقاده هو انعدام الثقة الناجم عن نكث الوعود وخاصة إذا كانت تلك الوعود لها علاقة مباشرة وحيوية في الحياة اليومية للمواطن، بالإضافة إلى أننا لاحظنا أن بعض المترشحين في الانتخابات المحلية (البلدية) من خلال الملتصقات التي تُعَرَّفُ بالمترشح خلال الحملة الانتخابية، حيث يدعون بأنهم يشغلون بعض الوظائف التي ليس لهم فيها أي مؤهل، وبعبارة أخرى فإنهم يكذبون على الناخبين وهو ما يسمى في القانون بالتصريح الكاذب وانتحال صفة، فكيف يستطيع الناخب أن يثق في شخص يكذب خلال الحملة الانتخابية؟ وكيف لمترشح يكذب خلال الحملة الانتخابية ويكون صادقاً خلال العهدة الانتخابية في حال تمكن من الظفر بالمنصب الذي ترشح من أجله؟

أما المبحوث الأول يعتبر بأن العزوف عن التصويت يعود بالدرجة الأولى إلى غياب الأفق السياسي والإحباط الذي بات يراود الطبقة الأهم في المجتمع المتمثلة في الشباب.

جدول رقم 06: يبين آراء المبحوثين حول السمات الضرورية الواجب توفرها في المترشحين.

رقم المبحوث	المؤشر	العبارات الدالة	التكرار	النسبة
01	السمات الواجب توفرها في المترشحين	النزاهة والكفاءة، والمستوى العلمي	10	100
02				
03				
04				
05				
06				
07				
08				
09				
10				
المجموع			10	100

يتفق جميع المبحوثين حول السمات الضرورية التي يجب أن تتوفر في المترشحين سواء تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية أو البلدية، فصفة النزاهة والكفاءة والمؤهل العلمي هي الكفيلة بنيل ثقة الناخب وتجعله يتحمس للإدلاء بصوته يوم الاقتراع، وفي هذا السياق صرح المبحوث الخامس قائلاً: «هناك فئتان من المترشحين يرتبها على النحو الآتي:

- الفئة الأولى تتمثل في الأشخاص النزهاء الذين لديهم رغبة في خدمة الوطن والمواطن.

● والفئة الثانية هي فئة الانتهازيين الذين يلهثون وراء المناصب لخدمة مصالحهم الشخصية ويتجلى ذلك في بعض المترشحين الذين ليس لديهم أي مؤهل علمي ولا يفقهون حتى في أبسط أبعاديات التسيير وليست لديهم سمعة على المستوى المحلي ولكن تجدهم لا يفوتون أي فرصة للترشح وحتى أن البعض منهم نجح في الوصول إلى رئاسة البلدية لكن الجشع يجعل مسيرتهم السياسية تنتهي بالدخول إلى السجن بسبب تورطهم في قضايا الاختلاس أو الرشوة. فالعديد من رؤساء البلديات انتهى بهم المطاف في السنوات الماضية في السجن بسبب تورطهم في القضايا التي أشرنا إليها سابقا، ناهيك عن حالة الانسداد التي تعرفها بعض المجالس البلدية نتيجة لسعي كل طرف لتحقيق أهدافه الشخصية.

إذا سلطنا الضوء على الممارسة السياسية خلال العقدين الماضيين فإننا نجد أن بعض الفاعلين السياسيين كانوا يختبؤون وراء شعارات رنانة تدعوا إلى حب الوطن والتضحية في سبيله، إلا أننا اليوم نجدهم مدانين في قضايا فساد تسببت في أضرار كبيرة لمقدرات البلاد، وقد ساهمت سلوكياتهم الشعبوية في نفور شرائح واسعة عن التصويت، كما تسببوا في تلوث الحياة السياسية تتطلب وقتا أطول لجبر ذلك الضرر

جدول رقم 07: يبين آراء المبحوثين حول التناقض المبني على أساس الدعوة للتغيير من جهة ومقاطعة الانتخابات من جهة أخرى.

رقم المبحوث	المؤشر	العبارات الدالة	التكرار	النسبة			
01 02 03 04 06 07 08 09 10	جدلية التغيير والمقاطعة La dialectique du changement et du boycott	تفشي حالة الياس والإحباط في المجتمع	09	90			
05					سياسة الكرسي الشاغر لا تجد نفعاً	01	10
المجموع						10	100

لاحظنا في الآونة الأخيرة أصواتاً تدعو للتغيير من جهة، وتدعو إلى مقاطعة الانتخابات من جهة أخرى، ونظراً لتفشي هذه الحالة من الاغتراب السياسي أو حالة الأنوميا التي أصابت النسق السياسي طرحنا سؤالاً يتعلق بجدلية التغيير والمقاطعة، وقد أجاب المبحوثون خلال هذه الدراسة حول هذه المعضلة التي لا تتوافق مع المنطق حسب رأي الشخصي، فقد صرح المبحوث العاشر: « فعلاً هناك تناقض ومفارقة كبيرة جداً تحتاج لدراسة وحل. فعلاً المواطن ويبحث عن التغيير، لكن الأشخاص المترشحين ليس هم من سيحققون هذا التغيير في نظر المواطن فكيف له ان ينتخب على شخص هو على علم مسبق انه لن يحدث أي

تغيير» ونرى أن المبحوث التاسع يذهب في نفس الاتجاه حيث يقول: «يريد التغيير بأشخاص وبرامج في مستوى تطلعات الشعب ومصالح الدولة» أما المبحوث الثامن يعتبر بأنه لا يوجد تناقض حيث يقول: «ليس هناك تناقض بالمرة بل لأن المواطن يدرك يقينا أن التغيير لا يتم بعملية انتخابية يشوبها كثيرا من الشوائب و الشكوك و يعتبرها غير نزيهة و نتائجها غير حقيقية و من ثمة لا تغير واقعه شيئا»

أما المبحوث السابع فيعتبر أنه لا بد من ارساء قواعد واضحة للعملية الانتخابية من اجل اقناع المواطن على التصويت، أما المبحوث السابع يقول: «عندما تتصحر الحياة السياسية من التنوير السياسي و التنشئة السياسية ، يظهر لنا هذا التناقض و هذا المواطن المتناقض مع نفسه ، بمعنى عندما تتضح له الامور يصبح له مبدأ و يفرق بين الخيط الابيض و الاسود»

وفي المقابل فإن المبحوث الخامس يشجب هذا التناقض قائلا: «هذه معضلة تميز بها الحياة السياسية في الجزائر، فالمواطن يجب عليه أن يتغير قبل أن يطالب بالتغيير وبعبارة أخرى يجب أن يكون واعيا وهذا الوعي لن يتأتى إلا بالتنشئة السياسية التي هي غائبة للأسف الشديد في حياتنا اليومية بسبب غياب النشاط الحزبي الذي يكفل تكوين أشخاص يحملون صفة مناضل، حيث انصرف العديد من المواطنين للانشغال بالمسائل التافهة على حساب القضايا المصيرية التي تهم مستقبله ومستقبل أبنائه، فتجد بعض الاشخاص التافهين على مواقع التواصل الاجتماعي لديهم ملايين من المتابعين والذين يروجون لبعض المحتويات الفارغة، فسياسة الكرسي الشاغر لا تجدي نفعا ومقاطعة الانتخابات هي بمثابة الهروب إلى الأمام فهذه السلوكيات هي التي أتاحت الفرصة للفسادين والعاثين بتبوؤ مناصب من خلال شراء الذمم فعندما يغيب المواطن والمرشح النزيه يوم التصويت سيحل محله المواطن الذي يبيع صوته للمرشح الفاسد الذي يعثوا فسادا بعد تبوؤه المنصب»

ومن المتعارف عليه في العلوم الطبيعية أن الطبيعة لا تحتل الفراغ وهذا القانون الطبيعي ينسحب على السياسة فعندما يترك الفراغ سيأتي حتما من سيملاً ذلك الفراغ، فالاستحقاقات الانتخابية لها وقت معلوم ومن سيتأخر عن الركب سيتحمل تبعاته فعوض أن يكون الانسان مؤثراً سيصبح متأثراً. وإذا ألقينا نظرة حول الممارسة السياسية السائدة في الديمقراطيات العريقة نجد أن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً في السعي إلى حث الأشخاص الزهاء للترشح حتى يكون الشخص المناسب في المكان المناسب.

5. خاتمة:

في ختام هذا المقال لا يسعنا إلا أن نقول بأن الانتخابات الحرة والنزيهة التي تعبر عن الإرادة الشعبية هي المرآة التي تعكس مدى تحضر أي مجتمع، وهي الوسيلة الوحيدة للوصول إلى السلطة، فالمواطن يمارس سلطته من خلال الشخص الذي يختاره بواسطة صناديق الاقتراع، وأن المرحلة الانتقالية التي كان يطالب بها بعض المغامرين ما هي إلا قفزة في المجهول أثبتت فشلها في العديد من الدول منها على سبيل المثال ليبيا واليمن، والسودان، حيث عمت الفوضى ولم يستطيع أي طرف من أطراف الصراع تقديم حلول تؤدي بتلك البلدان لضمان الاستقرار لأن الأمر أصبح في يد الأطراف الإقليمية و الدولية. وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة في النقاط الآتية:

- الحياة السياسية في الجزائر تفتقر لما يسمى بالتنشئة السياسية، وهذا هو التحدي الذي تواجهه الجزائر بسبب القصور الذي أصاب بعض المؤسسات سواء تعلق الأمر بوسائل الإعلام، أو الأحزاب السياسية، أو المناهج التربوية.
- من بين أهم العوامل التي تدفع بالمواطن إلى العزوف عن التصويت هو انعدام الثقة في الطبقة السياسية بسبب الوعود الكاذبة التي قدمها بعض المترشحين خلال

الحملة الانتخابية، ولكن بمجرد انتخابهم سرعان ما ينهمك هؤلاء بمصالحهم الشخصية.

- أفول دور الأحزاب السياسية التي لم يعد لها أي نشاط في الساحة السياسية.
- التصرفات الشعبوية التي صدرت من بعض السياسيين الذين تصدروا المشهد السياسي لسنوات طويلة والذي يتواجد بعضهم في السجون بسبب تورطهم في قضايا الفساد، حيث تسببوا في تلوث الحياة السياسية والذي يتطلب وقتا ليس بالهين حتى يزول ذلك التأثير الذي تسببوا فيه على المستوى الشعبي.
- النزاهة والكفاءة، والمستوى العلمي هي السمات الضرورية التي يجب أن تتوفر في المترشح.
- كما توصلت الدراسة إلى أن هناك اختلاف من حيث نسبة الإقبال على التصويت حسب طبيعة الانتخاب فنسبة العزوف تكون حاضرة بشكل لافت في الانتخابات التشريعية بالرغم من أهمية هذه المؤسسة في سن القوانين التي لها صلة مباشرة بحياة المواطن.
- ترتفع نسبة المشاركة في الانتخابات البلدية باعتبار أن هذه المؤسسة لها دور مباشر يؤثر على حياة المواطن وخاصة فيما يتعلق بالتنمية بشتى صورها، كما أن المواطن له دراية بالمترشح بحكم الرقعة الجغرافية التي تجمع بينهما.
- الانتخابات الرئاسية في نظر المبحوثين مصيرية ولا يجوز بأي شكل من الأشكال أن يكون هناك فراغ فيما يخص هذه المؤسسة التي تمثل السلطة التنفيذية والتي تمثل أعلى هرم في السلطة والتي بواسطتها يتم اتخاذ كل القرارات التي هم الشأن الداخلي والخارجي.

6. التوصيات :

- 1- إثراء المناهج التربوية بقيم المواطنة.
- 2- إن استرجاع ثقة المواطن تتم من خلال الدفع بعجلة التنمية من خلال الإنجازات والاستثمارات التي يلمسها في حياته اليومية.
- 3- كلما كانت هناك شفافية في العملية الانتخابية كلما زادت ثقة المواطن وكلما زادت نسب المشاركة.
- 4- تشجيع وسائل الإعلام لفتح نقاش هادف وبناء بخصوص القضايا الوطنية.
- 5- تفعيل دور المجتمع المدني في التحسيس بأهمية العملية الانتخابية في بناء المؤسسات الدستورية.
- 6- فرض شروط صارمة للترشح لأي انتخابات لإبعاد كل الفاسدين.

7. قائمة المراجع:

1. -Nations Unies, Droits de l'Homme et Normes électorales un plan d'action, centre carter, [https://www.ohchr.org/en/documents/tools-and-resources/human-rights-and-election-standards-plan-action-2017]
2. -عثمان، معتز بالله، (2014)، الانتخابات الضرورة والسياق، أعمال المؤتمر الدولي حول الديمقراطية و الانتخابات في العالم العربي، القاهرة، مصر، ص24.
3. -الهاشمي، طارق علي ، (1969)، الأحزاب السياسية، بغداد، شركة النشر والطبع الأهلية.
4. -وول ،ألان واخرون، (2007)، أشكال الإدارة الانتخابية، ستوكهولم، منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
5. -سلطان، جاسم، (2008)، قواعد في الممارسة السياسية، المنصورة، أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة.

6. -الجريدة الرسمية رقم 17، (2021)، القانون العضوي المتعلق بالانتخابات الصادرة يوم 10 مارس. تم الاطلاع عليها يوم 15 جانفي 2023 من خلال الموقع :
7. <https://www.joradp.dz/FTP/JO-arabe/2021/A2021017.pdf?znjo=17>
8. -أبو عمشة، خالد حسين،(2015)، تحليل المحتوى، تم الاطلاع عليه 2022/10/20 من خلال الموقع: <https://bit.ly/3LjFNU4> تاريخ الإضافة 2015/06/28.
9. -عويمر، إيمان، (2021)، المراوحة السياسية تطرح "تعقيم" الحياة الحزبية في الجزائر، تم الاطلاع عليه يوم 16 جانفي 2023، من خلال الموقع: <https://bit.ly/3yBGksU>